نص رد

▪ علاء حسن

حديث الدبابة

مقرات قياديي القائمة العراقية داخل المنطقة الخضراء شهدت مؤخرا تمركز دبابات ومدرعات ، وانتشارا لعناصر تابعة لمكتب القائد العام للقوا ت المسلحة ، المعلومة جاءت على لسان النائب عن العراقية عبد الرحمن اللويزي المعروف بتحفظه على الكثير من مواقفها ، وبغض النظر عما قاله النائب فإن اللجوء الى خيار " حديث الدبابة " اصبح احتمالا واردا للخروج من الازمة السياسية "حديث الدبابة " وتجاوزها بقوة السلاح وليس عن طريق الحوار واعتماد طاولة المفاوضات .

ازمة الثقة بين الأطراف المشاركة في الحكومة الحالية والسابقة ، باتت مستعصية ، والحلول المطروحة مثل عقد اجتماع للقادة السياسيين والعودة الى اتفاق اربيل وطرح مبادرات جديدة لن تضع حدا لحالة سائدة في المشهد السياسي العراقي تمثلت بتناسل الازمات .

"حديث الدبابة " واحد من خيارات المستبدين استخدمته انظمة شمولية للحفاظ على وجودها في السلطة ، والشواهد التاريخية كثيرة ، وتكاد تكون المنطقة العربية صاحبة الريادة في استخدامه ، وللعراق الحصة الاكبر عندما تبنى "حديث الدبابة "بسحق معارضيه داخليا والقضاء على الانتفاضات وقتل المشاركين فيها بالاسلحة الكيمياوية ، وبهذا النوع من الحديث خضع العراق لطائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، يوم(صخم) النظام السابق وجوه جميع العراقيين بغزوه الكويت .

بحلول موسم الربيع العربي، اختارت بعض الانظمة "حديث الدبابة " لاعتقادها بانه خير وسيلة للدفاع عن النظام وحزبه الحاكم ، ورئيسه، قبل ان ينضمَ الى منتدى المخلوعين من الزعماء العرب المقيمين حاليا في دول وفرت لهم الملاذ الآمن ، او من يخضع للمحاكمة بتهم تتعدى أعدادها ايام وساعات وسنوات حكمه .

في مصر منع الجيش استخدام دباباته لتكون حديثا للسلطة والحزب الحاكم ، والقوات المسلحة اصطفت الى جانب المحتجين ، حينما شعرب بأن " حديث البعران "سيكون بديلا عن الحديث السائد والمألوف للانظمة في المنطقة ، ونعني به "حديث الدبابة " ولكن ما يعكر اجواء الربيع العربي الاصرار على استخدام هذا الحديث ، والتخلي عن اي اسلوب آخر لحل مشكلة " تناسل الازمات ".

الغريب في المشهد السياسي العراقي البعيد جدا عن مواسم الربيع العربي ، بحسب رأي مسؤولين كبار في الحكومة ، انه يستجيب وبسرعة للاستماع الى احاديث من نوع آخر ، يستخدم المفخخات والعبوات وكاتم الصوت ، فأخذ مدياته الواسعة في الساحة السياسية ، ونتائجه كانت تطال المدنيين ، من دون ان تثير المشاركين في الحكومة فاكتفوا بتبادل الاتهامات ، والتلويح باتخاذ مواقف ، تعلن في حينها ، لان لكل حادث الحديث المناسب، وربما يكون عن طريق الدبابة او الاستعانة بدول الجوار ، او فتح ملفات سرية عن تورط قياديين من جهة سياسية معينة بالارتباط بجماعات ارهابية ، وكل هذه الاحاديث ليس ذي جدوى ، لأن الدبابة تحت سيطرة طرف واحد ، وهو صاحب الحق في تحريكها ، واختيار موقعها ، لتكون خاضعة لأوامره، وفي حجرة مدفعها قذيفة مهداد على وشك الاطلاق، لتنسف مقر من يقف وراء تناسل الازمات السياسية .

أهالي ذي قار يشكون سوء الخدمات والمجلس البلدي: لا توجد تخصيصات

٣٠٠ قرية وحي سكني بلا كهرباء

في وقت يشكو المجلس البلدي في الناصرية من قلة التخصيصات المالية التي لم تتجاوز العشرة مليارات دينار خلال العام الحالي ٢٠١١ و التي تحول دون تقديم الخدمات وتحسينها ،أبدى أهالي حي اريدو تذمرهم بسبب سوء الخدمات البلدية المقدمة لهم ، في ما أعلنت مديرية توزيع كهرباء محافظة ذي قار بدورها ، أن ما يقارب الـ٣٠٠ قرية وحي سكني في ذي قار لم تجهز بعد بالطاقة الكهربائية بسبب قلة التخصيصات المالية رغم ان وزارة الكهرباء تعلن يومياً عن ابرام عقود لتحسين واقع هذا القطاع المهم .

□ ذي قار / متابعة المدى

لا تزال البيوت تعتمد على المولدات في توليد الطاقة

الأهالي تحدثوا عن إهمال وقصور في أداء الخدمات البلدية والتي تسببت بتراكم النفايات وتزايد المستنقعات والبرك المائية وانتشار الحشرات والقوارض في الحي وسط مخاوف من انتشار الأمراض ، في الوقت الذي أصمت فيه الجهات الحكومية آذانها عن الشكاوى المتزايدة للأهالي على حد تعبيرهم .

وأوضح المواطن عقيل موسى أن حي اريدو من الأحياء الكبيرة في مدينة الناصرية ، وقد أهمل منذ زمن النظام المباد وحتى الآن ، حيث تتراكم النفايات قرب المنازل دون أن تقوم البلدية بتوزيع الحاويات المنزلية عليهم أسوة ببقية أحياء المدينة.

وانتقد حديث المسؤولين عبر وسائل الإعلام عن تنفيذ حملات بلدية وزيارات لحي اريدو ، دون أن يقدموا على ارض الواقع أي شيء يذكر .

ودعا مديرية بيئة ذي قار بحسب شبكة أخبار الناصرية إلى متابعة وفحص أكوام المخلفات الحديدية (السكراب) المنتشرة في الساحات العامة في الحي وفحصها مختبريا خوفا من أن تكون مصدرا لملوثات كيمياوية .

إلى ذلك قال المواطن حازم صلاح: إن الحي لم يشهد أي مشروع خدمي منذ أكثر من ١٨ سنة ، باستثناء ما يجري حاليا من حركة بطيئة في تنفيذ بعض المشاريع العمرانية المحدودة .

وأوضح أن المشاريع التي تنفذ في الحي لا تخضع للمحاسبة والمراقبة من قبل الحكومة المحلية ، ما جعل المقاولين غير مبالين بسرعة الانجاز على حد رأيه .

أما المواطنة أم علي فقد اشتكت من كثرة المستنقعات في الحي وانتشار الأمراض بين الأطفال، مؤكدة ان الحي لم يشهد أي مشاريع لردم تلك المستنقعات او الحد من انتشار النفايات فيه .

من جانبه قال المواطن علي عبد الحسين: إن ضعف الجانب الرقابي من قبل الدوائر الخدمية في الناصرية أدى إلى إهمال الشوارع الداخلية في الحي وتراكم النفايات فيها بشكل غير مقبول ، مشيرا إلى أن الحكومة المحلية اهتمت كثيرا بالمظهر الخارجي للمدينة دون العناية بالمناطق السكنية التي يسكنها أصحاب الدخل المحدود .

في المقابل قال رئيس المجلس البلدي في قضاء الناصرية علي عبد سدخان: إن حي اريدو من الأحياء الكبيرة والمكتظة بالسكان ، وهو ما دفع بالمجلس إلى المطالبة بزيادة التخصيصات المالية لها خلال العام الجاري ٢٠١١ نحو ٢٠ مليار دينار عراقي ، بيد أن الحكومة المحلية لم ترصد سوى عشرة مليارات دينار فقط .

وأوضح أن العشرة مليارات لم تسهم سوى بتنفيذ مشروع شبكة المجاري الرئيسية في الحي فضلا عن مشاريع وزارية للصرف الصحي ومياه الأمطار.

وأكد أن الشركات المنفذة تعمل حاليا وفق جدول زمني محدد ، معللا تأخر التنفيذ ببطء مشاريع البنى التحتية بصورة عامة ، مشيرا إلى انه سيقوم بزيارة ميدانية للحي لتشخيص مكامن الخلل بتنفيذ المشاريع وسلبيات العمل البلدي هناك .

اما في مجال الكهرباء فالصورة لم تكن افضل حيث تتصاعد الشكاوى بشأن الانقطاعات المتكررة او عدم ايصال هذه الطاقة الى قرى واحياء عديدة في وقت يقول فيه وزير الكهرباء المهندس كريم عفتان الجميلي خلال لقائه وفدا إيطالياً، أن العراق لديه مشاريع عملاقة تفوق امكانياته المادية، بسبب ما تعرّض له من عمليات ارهابية وتخريب، ومازال مثقلا بالديون نتيجة العمليات العسكرية، وان حصة وزارة الكهرباء من ميزانية الدولة قليلة جدا، لذا ما نطمح اليه هو ان تسهم الشركات الايطالية بتنفيذ المشاريع بطريقة الدفع الآجل.

غير ان مدير توزيع كهرباء ذي قار المهندس قصي عبد الحسين يقول لشبكة اخبار الناصرية إن أكثر من ٢٠٠ قرية و٨٠ حيا سكنيا في عموم المحافظة لم تجهز بعد بالطاقة الكهربائية .

وأوضح أن السبب الرئيس وراء تأخر تجهيز تلك المناطق بالكهرباء هو قلة التخصيصات المالية ، مؤكدا أن كوادر المديرية على أهبة الاستعداد لتجهيزها بالكهرباء حال توفر التخصيصات المالية. كما كشف عن وجود ٢٠٠ قرية أخرى مجهزة بشبكات كهرباء قديمة وهي بحاجة ماسة إلى استبدالها ، لافتا إلى إن المديرية كانت قد باشرت مؤخرا بحملة كبيرة لنصب شبكات الكهرباء خلال العام الجاري ٢٠١١ غير أنها لم تلب كامل الطلب في المحافظة .

بابل تعمل من أجل الحدّ من شحّة المياه وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية

طالب خبراء ومختصون ومزارعون بايجاد حل لازمة المياه في العراق ووضع خطط علمية للحد منها حيث اثرت كثيرا على القطاع الزراعي ومن ابرز المطالب استيراد منظومات ري حديثة وتثقيف المزارعين والفلاحين بضرورة اعتماد طرق الري العلمية والابتعاد عن الطرق القديمة التي اثرت على القطاع الزراعي.

واشار الخبير في وزارة الزراعة مناضل فاضل المهداوي إلى ان الايرادات المائية التي تصل الى العراق في الوقت الحاضر لا تتجاوز ٣٩ مليار متر مكعب بعد ان كانت في السنوات السابقة اكثر من ٧٥ مليار متر مكعب بسبب قيام دول الجوار بانشاء السدود العملاقة والمشاريع التخزينية الكبرى وخاصة تركيا التي اثرت كثيرا على وصول المياه في نهري دجلة والفرات في العراق .

□ بابل / إقبال محمد

شحة المياه تهدد الاراضي الزراعية

واشار الى ان العراق بلد زراعي تتجاوز مساحته الزراعية اكثر من ٢٢ مليون دونم في حين ان المستغلة فعلا الان لا تتجاوز ١٢ مليونا بل دون ذلك . وبشأن الاخبار عن احتمال حدوث فيضانات في العراق قال : نحن كوزارة لم نسمع أي شيء عن ذلك لان الايرادات المائية قليلة والطاقات الخزنية المائية شحيحة لكن اعتقد ان هذه الاحتمالات مبنية على توقع حدوث زلازل في تركيا سوف تؤثر على السدود الموجودة فيها ومع ذلك فاذا اطلقت تركيا الحصص المائية الموجودة داخل البحيرات المخصصة فنحن قادرون على استيعاب جميع المياه الواصلة منها لانه يوجد لدينا العديد من الخزانات والبحيرات. وعن المشاكل التي تحدث بين المحافظات وخاصة بابل والديوانية والمثنى اكد ان هناك دائرة مركزية في الوزارة مسؤولة عن توزيع الحصص المائية بمحافظات العراق وبحسب الاراضي الزراعية وعدد السكان.

وقال عامر حسين المرشدي رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة بابل ان المحافظة متأثرة بشحة المياه منذ سنوات وهذه الشحة شملت العراق باكمله بسب السياسات التي تقوم بها دول الجوار الا ان جهودا مبذولة في المحافظة من دائرتي الموارد المائية والزراعة واللجنة الزراعية في مجلس المحافظة استطعنا من خلالها ان نعمل على تقليل شحة المياه واستغلال المياه الواردة بشكل عقلاني وعلمي حيث قامت دائرة الموارد المائية بالعمل على تبطين العديد من جداول المحافظة من اجل القضاء على مشكلة التبخر والتسرب التي تحدث في الانهر والجداول الحالية وقامت ايضا دائرة زراعة بابل بالعمل على استيراد انظمة الري بالتنقيط وهي منظومات متطورة سوف تحد من مشكلة شحة المياه وهي ضمن مشروع تقوم به وزارة الزراعة لإرواء ثلاثة ملايين دونم ضمن خطة الري الحديثة وبين ان ٦٠ منظومة ري حديثة وصلت وكل منظومة تستطيع ان ترش بالري والتنقيط ١٢٠ دونما وكذلك تقوم دائرة الزراعة ببرنامج تثقيفي للخروج من برنامج الري القديم لإخراج الفلاحين والمزارعين الان الى برنامج ري حديث تستخدم به احدث اساليب التكنولوجيا واكد المرشدي ان محافظة بابل تاثرت بحصتها من الماء حيث كان المفروض ان يصلها ٥٠٪ من الحصة مابين محافظات بابل والديوانية والمثنى الا ان الذي يصل المحافظة هو ٤٥٪ وهذا اثر كثيرا على البرنامج الزراعي وادى الى هجرة العوائل الفلاحية من اماكنها الان الى اماكن جديدة واثر تأثيرا كبيرا على الزراعة ونعمل الان للحد من هذه الظاهرة .

وقال المزارع سعد البراك ان شحة المياه موجودة في محافظة بابل بسبب قلة المياه الواصلة من دول الجوار وعدم حصول المحافظة على حصتها المائية المقررة من وزارة الموارد المائية كاملة ما اثر سلباً على الزراعة وهجرة الفلاحين من اراضيهم لذا نطالب الحكومة الاتحادية بالعمل على الضغط على دول الجوار من اجل ايصال الماء الى العراق خوفا من ترك الفلاحين اراضيهم بسب الشحة. اما المزارع عزيز صيهود فقد قال ان الوضع الزراعي الان وسط وخاصة الان في فصل الشتاء حيث ألاحظ ان المياه متوفرة في الانهر والجداول ونحن مقبلون على الرشة الاولى لمحصولي الحنطة والشعير واعتقد ان هنالك توزيعا عادلا للمياه بعد ان استعملت طريقة المراشنة التي وزعت المياه بصورة عادلة بين الفلاحين صحيح هناك شحة في بعض المناطق والتي تقع على أذناب الانهر والجداول بسب الاستعمال غير الصحيح من قبل بعض الفلاحين التي تقع اراضيهم على تلك الجداول. اما المزارع علي كاظم فقد اكد ان هناك ازمة مياه في المحافظة وان هنالك صراعا بين محافظات بابل والمثنى والديوانية حول الحصة المائية وهذا الصراع ادى الى شحة المياه في بعض المناطق وادى الى هجرة الفلاحين من بعض المناطق وعدم قدرة الفلاح على الزراعة بسبب الشحة وبين ان الشحة تعم العراق بسبب قيام دول الجوار التي يمر بها نهرا دجلة والفرات ببناء السدود والبحيرات ماثر على كميات المياه الواصلة للعراق لذا نطالب الحكومة الاتحادية والمحلية بالعمل من اجل ادخال التكنولوجيا الحديثة في الري مثل شراء منظومات الري بالتنقيط ومنظومات الرش الحديثة وبيعها باسعار مخفضة وكذلك قيام اللجنة الزراعية في المجلس ودوائر الماء والزراعة وكلية زراعة بابل بتثقيف الفلاحين باهمية استعمال منظومات الري الحديثة مستغلة اوقات جني الثمار مثل التمور.

اما المزارع طعمة كاظم فقد طالب الحكومة المحلية بتوفير مياه السقي والشرب للمناطق الريفية في المحافظة والتي عانت وتعاني كثيرا من شحة المياه وسببت هجرة بعض الفلاحين وانعدام الزراعة ونفق الحيوانات .

توسّع تدريجي لصلاحيّات المحافظات

□ بغداد / المدى

أكدت لجنة الخدمات و الاعمار النيابية،أمس الاحد، توجهها لتوسيع صلاحيات المحافظات بشكل تدريجي، مبينة أن سحب صلاحية تنفيذ المشاريع التي تقل موازناتها المالية عن ٥٠ مليار دينار من الوزارات واعطائها لإدارات المحافظات، والتي ستطبق العام المقبل، تمثل خطوة في اتجاه توسيع الصلاحيات. وقالت رئيس لجنة الخدمات والاعمار فيان دخيل، إن "هناك تداخلا في الصلاحيات بين المحافظات والوزارات، ولابد من ايجاد حلول مناسبة وتدريجية لتوسيع صلاحيات المحافظات". وأضافت دخيل، على هامش اجتماع لجنة الخدمات والاعمار النيابية مع محافظات الديوانية، والمثنى، وواسط، وبابل، والذي عُقد في الديوانية، أن "محدودية الصلاحيات الممنوحة للمحافظات وقلة التخصيصات المالية وتلكؤ المشاريع المهمة، أدت الى الرغبة في الاعلان عن تكوين اقاليم في بعض المحافظات رغم ان الوقت مبكر لذلك"، مبينة أن "الرأي الاخير في هذا الامر يبقى لمواطني هذه المحافظات".بدوره، قال عضو لجنة الخدمات إحسان العوادي، إن "لجنة الخدمات والاعمار سعت منذ تأسيس البرلمان لمنح صلاحيات واسعة للمحافظات وبشكل تدريجي وبالتوازي مع تنامي قدراتها الادارية والفنية والقانونية، لأداء واجباتها وبناء قدراتها".

وأضاف العوادي أن "قرار الحكومة العراقية بتحويل المشاريع التي تقل موازناتها عن ٥٠ مليار دينار من الوزارات الى المحافظات، والتي ستدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٢، يسهم في سحب عدد كبير من المشاريع من الوزارات الى الحكومات المحلية وهو خطوة لتوسيع صلاحيات هذه الحكومات".

فيما رأى محافظ الديوانية سالم علوان إن "نجاح المحافظة في ادارة ملف مشاريع السنوات السابقة وعدم وجود اي مشروع متلكئ في ميزانية تنمية الاقاليم عكس المشاريع الاستثمارية للوزارات تؤكد قدرة المحافظة على ادارة شؤونها والمشاريع المهمة فيها". من جانبه، قال نائب محافظ بابل، صادق المحنا إن "التقاطع الواسع في الصلاحيات بين الوزارات وإدارة محافظة بابل سبب مشاكل كبيرة في عملية تقديم الخدمات للمواطنين في كل المفاصل".

يذكر أن اجتماع لجنة الخدمات والاعمار النيابية مع ادارات عدد من المحافظات ناقش محاور عدة منها، صلاحيات المحافظات في قانون وزارتي البلديات والاشغال العامة، والاعمار والاسكان، والعقبات التي تعيق تنفيذ المشاريع في المحافظات، وسبل الارتقاء بالكوادر البشرية والملاكات الوظيفية.

وكانت الحكومة المحلية في الديوانية ١٨٠ كم جنوب بغداد، طالبت مرات عدة بتوسيع الصلاحيات الممنوحة لها في ملف المشاريع الاستثمارية. يشار إلى أن المادة ١١٩ من الدستور العراقي، تنص على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على الاستفتاء عليه، يقدم إما بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بطلب من عُشر الناخبين في المحافظة.